العنف الجنسي في مصر

دراسة عن وسائل الدعم وآليات الحماية والإبلاغ

الباحثون الرئيسيون

أمل فهمي

أحمد بدر

فريق العمل

روفية عادل

رامي متولي

نورهان بدر

مي جمال

للاقتباس من هذا التقرير يرجى اتباع التوثيق التالي:

أمل فهمي، أحمد بدر، 2021، العنف الجنسي في مصر: دراسة عن وسائل الدعم وآليات الحماية والإبلاغ، مركز تدوين لدراسات النوع الاجتماعي، القاهرة، مصر.

© مركز تدوين لدراسات النوع الاجتماعي

قائمة المحتويات

١	مقدمة
٢	جهود التصدي للاعتداءات الجنسية في مصر: تاريخ وأرقام
٨	منهجية الدراسة
٩	خصائص عينة الدراسة
١١	طبيعة الاعتداءات الجنسية في مصر
٢٠	توصيات الدراسة
٢٢	قائمة المراجع

مقدمة

خلال الشهور القليلة الماضية، أعادت المنصات والمدونات الإلكترونية الاعتداءات الجنسية إلى واجهة النقاش في مصر، حيث وجدت الكثير من السيدات المصريات في هذا الفضاء الإلكتروني ملاذًا آمنًا للتعبير عن معاناتهن، وفي بعض الأحيان لتوجيه اللوم وفضح الجناة. وقد نظر البعض لهذه الحركة باعتبارها حركة محلية تتشابه إلى حد كبير مع الحركة العالمية التي عُرفت بحركة وأنا أيضًا (#Metoo). لقد بدأت هذه الحركة في الأول من يوليو عام ٢٠٢٠، عندما أنشأت فتاة مصرية حسابًا على الإنستجرام بعنوان شرطة الاعتداء assaultpolice، واتهمت فيه طالبًا مصريًا باغتصاب فتاة قاصر، والاعتداء جنسيًا على أُخريات، وطالبت من الآخرين الذين تعرضوا لمثل هذه الاعتداءات أن يُفصحوا عما تعرضوا له. بنهاية هذا اليوم، ووفقًا لحساب assaultpolice@، فإن ما يقرب من ١٥٠ شخصاً أبلغوا –عبر هذا الحساب- عن تعرضهم لحوادث اعتداء جنسي، وتفاعل عدد كبير من المستخدمين مع هذه البلاغات. كما بلغ إجمالي البلاغات الرسمية المقدمة لأقسام الشرطة ٤ بلاغات رسمية[1]، وتصدرت قضية هذا الشاب قائمة الموضوعات الأكثر تداولاً في مصر على مدى ثلاثة أيام. بعد حركة الغضب التي شهدتها وسائل التواصل الاجتماعي، ألقت السلطات المصرية القبض على هذا الشاب، وأكد النائب العام على أنه يحقق معه في عدة اتهامات كالاغتصاب، وهتك العرض بالقوة أو تحت التهديد. شجعت نتائج هذا الحادث المزيد من النساء على نشر قصص اعتداء جنسي على وسائل التواصل الاجتماعي، متهمين في ذلك شخصيات مجتمعية معروفة، ونشطاء حقوقيين، وأساتذة أكاديميين، ورجال دين، وأفراد من عائلاتهن بالاعتداء عليهن. كما دفعت حملة وسائل التواصل الاجتماعي الحكومة المصرية لإعداد مقترح قانون لحماية البيانات الشخصية للمجني عليهم والشهود في قضايا الاعتداء الجنسي. ويثير مشروع القانون -الذي قُدم للبرلمان المصري للموافقة عليه- الآمال في أن تتقدم المزيد من النساء لفضح تلك الانتهاكات. ودفعت الحادثة بالأزهر الشريف لاحقًا لإصداره بيانًا عامًا يدين فيه التحرش الجنسي، ويستنكر على أفراد الجمهور إلقاءهم اللوم على مظهر النساء، وطالب النساء اللاتي يتعرضن لاعتداءات جنسية بالإبلاغ عما يتعرضن له.[2]

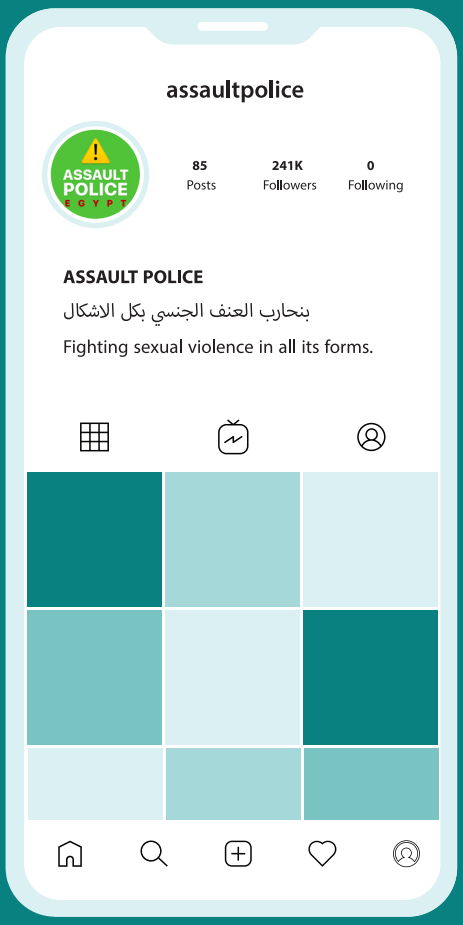

جهود التصدي للاعتداءات الجنسية في مصر: تاريخ وأرقام

تعتبر حوادث الاعتداء والتحرش الجنسي من الحوادث المنتشرة بشكل كبير في مصر، وقد ظلت هذه الحوادث لفترة طويلة دون عقاب. فبالرغم من وجود مواد تشريعية تجرم الاعتداء والتحرش الجنسي في مصر، إلا أن أكثر من ٩٠٪ من النساء المصريات أبلغن عن تعرضهن لحوادث التحرش الجنسي في الشوارع.[٣] وتشير نتائج المسح العالمي للرجال والمساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (IMAGS)، والذي أُجري في مصر مؤخرًا إلى أن ما يقرب من ٦٠٪ من المستجيبات اللاتي شملهن المسح تعرضن للتحرش الجنسي في الشوارع. وتُظهر النتائج أيضًا أن ما يقرب من ثلثي الرجال أبلغوا عن قيامهم بالتحرش الجنسي بسيدات أو فتيات.[٤] ووفقًا لنتائج مسح النشء والشباب في مصر (SYPE) لعام ٢٠١٤ فإن ٤٣٫٨٪ من الفتيات في الفئة العمرية من ١٩-٢٩ عامًا تعرضن على الأقل لشكل من أشكال التحرش الجنسي.[٥] ويحدث التحرش الجنسي بشكل متكرر في الشوارع العامة، يلي ذلك وسائل النقل؛ وقد كشفت نتائج مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي (ECGBVS) في مصر لعام ٢٠١٥ عن أن ٧٪ من النساء في الفئة العمرية (١٨-٦٤ عامًا) تعرضن للتحرش الجنسي في المواصلات العامة، ومن بين هؤلاء النسوة فإن ٦٠٫٢٪ منهن تعرضن للتحرش الجنسي في الميكروباص، و ٢٢٫٤٪ في الأوتوبيسات، و ٧٫٩٪ في مترو الأنفاق.[٦]

الاعتداء والتحرش الجنسي وباء اجتماعي يؤثر بشكل كبير على تواجد النساء ومشاركتهن في المجال العام، وينتهك حقوقهن الأساسية في الأمان والتنقل، ويعرضهن للأذى الجسدي والنفسي، ويمكن أن يتسبب الاعتداء والتحرش الجنسي في حدوث تأثيرات عميقة على حياة المرأة، ويُحد من حركتها ويعوق من فرص تعليمها وعملها.[٧] وعلاوة على ذلك، أعربت النساء بقوة عن خوفهن من العنف والاعتداء الجسدي، وأظهرن مخاوف بشأن سلامتهن النفسية، حيث يتم استهلاكهن باستمرار مع الشعور بالذنب والعار والقلق.[٨] إن السياق الاجتماعي والثقافي الأبوي في مصر يجعل العنف ضد المرأة في المجالين الخاص والعام مقبولاً اجتماعيًا، وهو ما يدفع النساء لتبني عدة أساليب لحماية أنفسهن. ففي دراسة أجرتها خريطة التحرش الجنسي في مصر عام ٢٠١٤، ذكرت النساء أنهن أُجبرن على تغيير سلوكهن، وأسلوب حياتهن اليومي لمحاولة تجنب التحرش الجنسي. فعلى سبيل المثال، توقف البعض منهن عن استخدام وسائل النقل العام، أو استخدمن سيارات الركاب المخصصة للنساء فقط في المترو، أو تجنبن بعض الشوارع المظلمة والمليئة بالمقاهي. وذكرت معظم النساء أنهن حريصات بشكل خاص على ملابسهن، لذلك عادة ما تكون طويلة وغير كاشفة.[٩]

ويعتبر الاعتداء والتحرش الجنسي في المؤسسات التعليمية وأماكن العمل أحد أكثر التحديات التي تحول دون نجاح النساء في العمل وشعورهن بالرضا الوظيفي. حيث أظهر مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي ECGBVS لعام ٢٠١٥ أن هناك ١٦،٦٠٠ فتاة يتوقفن عن التعليم سنويًا نتيجة لتعرضهن لأشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي.[١٠] وترتبط تجارب الاعتداء والتحرش الجنسي بنتائج سلبية مثل انخفاض الرضا الوظيفي، وانخفاض الالتزام التنظيمي، والانسحاب من العمل، واعتلال الصحة البدنية والعقلية، وزيادة تكاليف الإجازات المرضية.[١١] ففي دراسة أجراها المركز المصري لحقوق المرأة (ECWR)، أظهرت أن ٦،٢٪ من حالات التحرش تحدث في أماكن العمل، والتي بدورها قد تثني المرأة عن الذهاب للعمل؛ وهذا بدوره يزيد من تغيب النساء عن العمل، ويزيد من معدل خروج المرأة من سوق العمل.[١٢]

لقد كانت هناك جهود كثيرة من جانب مؤسسات المجتمع المدني والمبادرات الشبابية لمكافحة الأشكال المختلفة للاعتداء والتحرش الجنسي في مصر. ففي عام ٢٠٠٥، أطلق المركز المصري لحقوق المرأة (ECWR) حملة بعنوان "شوارع آمنة للجميع"، وتضمنت هذه الحملة تدريبات للمعلمين للمساعدة في الحفاظ على المدارس آمنة لجميع الطلاب.[١٣] وفي عام ٢٠٠٨، أجرى المركز أول دراسة لتقييم خطورة التحرش الجنسي في الشوارع بعنوان "غيوم في سماء مصر". واشتملت الدراسة على عينة بلغ حجمها ٢٠٢٠ مستجيبًا (١٠١٠ نساء و ١٠١٠ رجال). وخلصت الدراسة إلى أن ٨٣٪ من النساء المصريات تعرضن للتحرش الجنسي، الأمر الذي كان مقلقًا للغاية وحث المجتمع المدني على اتخاذ إجراءات عاجلة.[١٤] وخلال نفس العام، شكلت ١٦ منظمة حقوقية غير حكومية فريق عمل لمكافحة العنف الجنسي، وصاغت مشروعًا لقانون يهدف لإدراج التحرش الجنسي في القوانين التشريعية.[١٥] وفي عام ٢٠١٠، بدأت مبادرة خريطة التحرش الجنسي HarassMap في مكافحة التحرش الجنسي باستخدام التكنولوجيا؛ وذلك من خلال تحديد أماكن حدوث التحرش الجنسي في مصر على خريطة إلكترونية.[١٦] وفي عام ٢٠١٢، تأسست مبادرة أخرى بعنوان "شفت تحرش"، والتي عملت على رصد حالات التحرش الجنسي في الشوارع ضد النساء.[١٧] وبسبب حوادث التحرش الجنسي التي تكررت في ميدان التحرير خلال ثورة ٢٠١١، وردًا على الهجمات التي وقعت خلال الاحتفال بذكرى محمد محمود في نوفمبر ٢٠١٢، شكل مجموعة من المتطوعين مبادرة عرفت باسم قوة ضد التحرش الجنسي (OpAntiSH)، وهي مبادرة تهدف للحفاظ على سلامة وأمان النساء المشاركات في الاحتجاجات، وكذلك رفع مستوى الوعي ضد التحرش الجنسي في الشوارع.[١٨] وخلال عام ٢٠١٢ أيضًا، أُنشئت مبادرة أخرى بعنوان Tahrir Body Guards (تحرير بودي جاردز)، وهي مبادرة تأسست بهدف مساعدة النساء اللاتي يتعرضن للاعتداء والتحرش الجنسي خلال الثورة، وتتألف من متطوعين يقومون بدوريات في مناطق الاحتجاجات لضمان سلامة النساء، والتدخل لحمايتهن في حالة تعرضهن لأي تحرش أو اعتداء أثناء التظاهر.[١٩] كما تعد بصمة مبادرة أخرى تشكلت نتيجة للوضع السياسي بعد الثورة، وقد تأسست مثل غالبية مبادرات مناهضة التحرش الجنسي في عام ٢٠١٢، وكانت معنية بجعل ميدان التحرير آمنًا للنساء والتدخل في حالة ما إذا تعرضن للاعتداء؛ وعمل أعضاؤها لاحقًا بشكل مكثف على تنظيم حملات للتوعية المجتمعية بخطورة التحرش الجنسي في مصر.[٢٠]

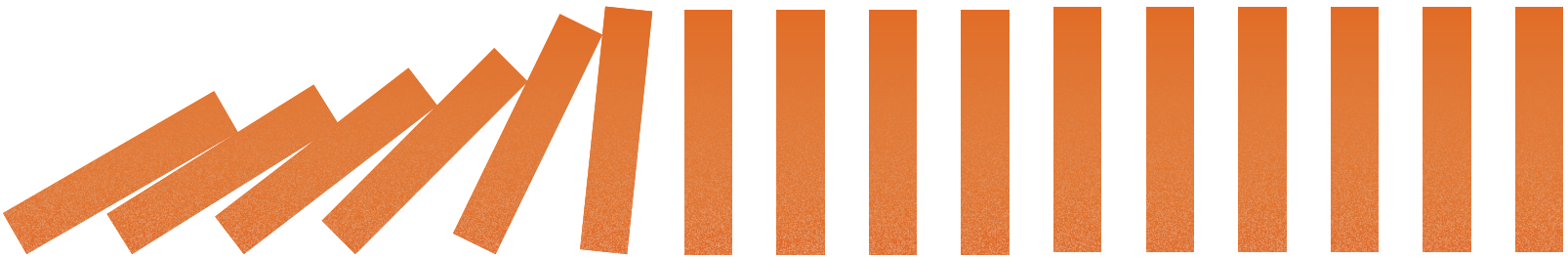

لقد دفعت الجهود العديدة التي بذلتها المنظمات غير الحكومية والمبادرات الشبابية الحكومة المصرية عام ٢٠١٤ لتعديل المادة ٣٠٦ مكرر من قانون العقوبات، وإضافة التحرش الجنسي للمعجم القانوني لأول مرة. وأعقب ذلك إنشاء وحدة جديدة بوزارة الداخلية لمكافحة العنف ضد المرأة في مصر، وحماية المرأة في الشوارع.[٢١] كما أصدرت الدولة المصرية ممثلة في المجلس القومي للمرأة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة في عام ٢٠١٥، وذلك من خلال التعاون مع العديد من الهيئات والوزارات الحكومية، إلى جانب بعض منظمات المجتمع المدني، والمبادرات غير الحكومية كمبادرة شفت تحرش، وحركة بنات مصر خط أحمر.

منذ ذلك الوقت، ومع اتجاه الحكومة المصرية لمراقبة وتدقيق جميع أنشطة المجتمع المدني وفرض قيود عليها، تقلصت جهود الكثير من المبادرات ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، فقد علق بعضها أنشطتها، واتجه البعض الآخر للعمل بالتنسيق مع أو تحت إشراف الحكومة المصرية. فعلى سبيل المثال، لم تعد خريطة التحرش تقوم بتعبئة مجتمعية، كما أن مبادرات مثل (شُفت تحرش، وبصمة، وقوة ضد التحرش، وتحرير بودي جاردز) توقفت حاليًا.[٢٢]

وخلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠٢٠، نُفذت غالبية الأعمال المتعلقة بمكافحة الاعتداء والتحرش الجنسي في مصر بواسطة الجهات الحكومية أو تحت إشرافها. ففي عام ٢٠١٤ [٢٣] دشن المجلس القومي للمرأة العديد من وحدات مناهضة العنف ضد المرأة بالجامعات المصرية، وذلك بالتعاون مع وزارة التعليم العالي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). وقد أُنشئت هذه الوحدات داخل ٢٣ محافظة مصرية، بما في ذلك خمس وحدات أُنشئت حديثًا في عام ٢٠١٩. ووفقًا للأهداف التي أُسست هذه الوحدات من أجلها، فمن المفترض أن تقدم هذه الوحدات جلسات توعية، وتستقبل أي بلاغات عن حوادث العنف ضد المرأة في الحرم الجامعي وتقوم بتوثيقها.[٢٤] وتفعيل العقوبات المنصوص عليها في قانون التحرش الجنسي، ومتابعة سير التحقيقات في البلاغات المقدمة.[٢٥] وبرغم الأهداف المعلنة لهذه الوحدات، إلا أنه لا توجد معلومات منشورة حول مدى فعالية هذه الوحدات، وتمكنها من تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها، والصعوبات التي قد تواجهها داخل الحرم الجامعي.

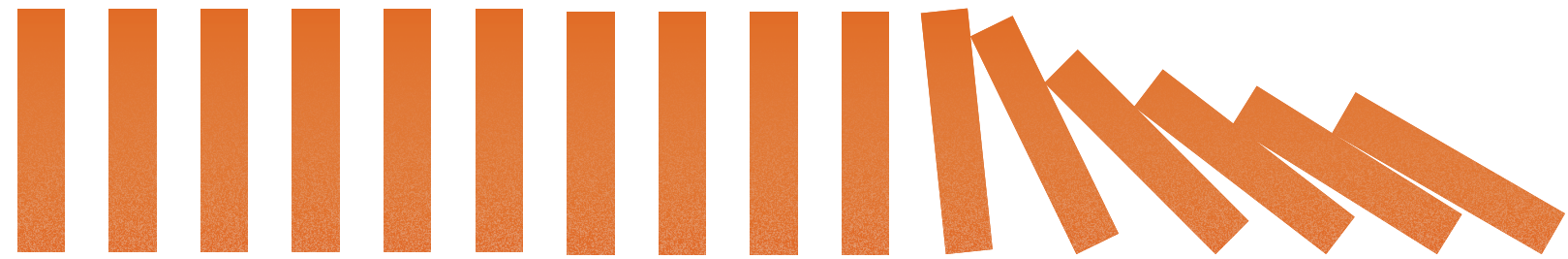

وفي عام ٢٠١٨، أنشأ المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وحدة مناهضة العنف ضد المرأة داخل مقر المجلس ذاته، بهدف التنسيق بين الجهات الوطنية العاملة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، ودعم الإطار المؤسسي لتنفيذ ومتابعة محور الحماية باستراتيجية النهوض بالمرأة ٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة ٢٠١٥.[٢٦] وبعد صدور هذه الاستراتيجيات، أجرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أحد الممولين الرئيسيين لبرنامج المدن الآمنة دراسة تقييمية لهذا البرنامج، وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من الإنفاق الواسع المخصص لتطوير الاستراتيجيات الوطنية المناهضة للعنف ضد المرأة، إلا أن هناك مشكلات تتعلق بوجود كفاءات مؤهلة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات، كما أن عملية التنفيذ لا تتم بشكل مؤسسي كامل.[٢٧]

وفي عام ٢٠١٩، أطلق المجلس القومي للمرأة المرحلة الثانية من برنامج مدن آمنة خالية من العنف ضد النساء، وذلك بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهيئة التعاون الإسباني، وبعض منظمات المجتمع المدني المصرية. وقد سبق هذه المرحلة مرحلة أولى بدأت في عام ٢٠١١.[٢٨] يهدف البرنامج لتمكين أفراد المجتمع، ورفع وعيهم بخطورة العنف ضد النساء والفتيات، وتقديم الدعم اللازم لهم لجعل الأماكن العامة أكثر أمانًا للنساء والفتيات، وتحسين نوعية الحياة للأسر والمجتمعات بأكملها من خلال إنشاء أحياء ومجتمعات خالية من العنف. وقد نُفذ هذا المشروع داخل ثلاث مناطق عشوائية بالقاهرة الكبرى (عزبة الهجانة، منشية ناصر، وإمبابة). ووفقًا أيضًا للتقرير السابق الصادر عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فإن بعض الأماكن التي استهدف المشروع تحويلها لمناطق آمنة كملاعب كرة القدم، والحدائق العامة تم الاستيلاء عليها من جهات حكومية محلية، وانخفضت قدرة أفراد المجتمع على استغلال هذه المساحات. كما يوصي التقرير بضرورة تقديم تدريبات كافية لمتطوعي الجمعيات الأهلية الشريكة في المشروع لكي يكونوا أكثر تأثيرًا داخل مجتمعاتهم المحلية.

كما أطلق المجلس القومي للمرأة - في عام ٢٠٢٠ - بالتعاون مع هيئة سكك حديد مصر، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير مبادرة بعنوان "السكة أمان" تهدف لمكافحة التحرش الجنسي في وسائل النقل العام في مصر، وخلق شبكة سكك حديد أكثر أمانًا للنساء المسافرات. ومن ضمن أساليب التوعية التي تنتهجها هذه المبادرة اللوحات الإعلانية الإرشادية، ومقاطع الفيديو الترويجية، والإعلانات الصوتية التي سيتم استخدامها في مسارات القطارات الأكثر ازدحامًا.[٢٩]

وخلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٠، تعاون المجلس القومي للمرأة مع ثلاث مستشفيات جامعية حكومية في مصر (القاهرة، وعين شمس، والمنصورة) لإنشاء ثلاث وحدات متخصصة في مناهضة العنف ضد المرأة، عُرفت جميعها باسم "وحدات المرأة الآمنة". وقد جُهزت هذه الوحدات بالأجهزة الطبية اللازمة لتحقيق استجابة طبية سريعة لاحتياجات النساء المعنفات، وبما يحافظ على سرية وخصوصية جميع بيانات الحالات التي تتعرض للعنف. ووفقًا للدراسة التقييمية التي أجرتها "إيناس عبد الواحد" والتي اعتمدت على إجراء مقابلات مع مسؤولي الجامعات المسؤولة عن هذه الوحدات، فإن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه هذه الوحدات، أهمها غياب إجراءات تشغيل موحدة وقياسية لهذه الوحدات مما ينتج عنه ممارسات تشغيلية مختلفة بين المستشفيات الجامعية. كما أشارت نفس الدراسة إلى صعوبات الوصول لهذه الوحدات، خاصة في ظل تركزها داخل محافظات محددة، وإلى غياب التنسيق والتواصل بين هذه الوحدات.[٣٠]

وبالرغم من إطلاق الحكومة المصرية لبعض المبادرات والخدمات لمواجهة العنف الجنسي، والتقليل من أخطاره على النساء والفتيات، إلا أنه لا يوجد حتى الآن دراسات تقييمية أو معلومات كافية حول هذه المبادرات وتلك الخدمات ومدى فعاليتها؛ لذلك تُعد هذه الدراسة التي أجراها مركز تدوين لدراسات النوع الاجتماعي مصدر مهم للبيانات حول درجة معرفة المشاركات في الدراسة بتلك المبادرات والخدمات، ووجهة نظرهن فيها.

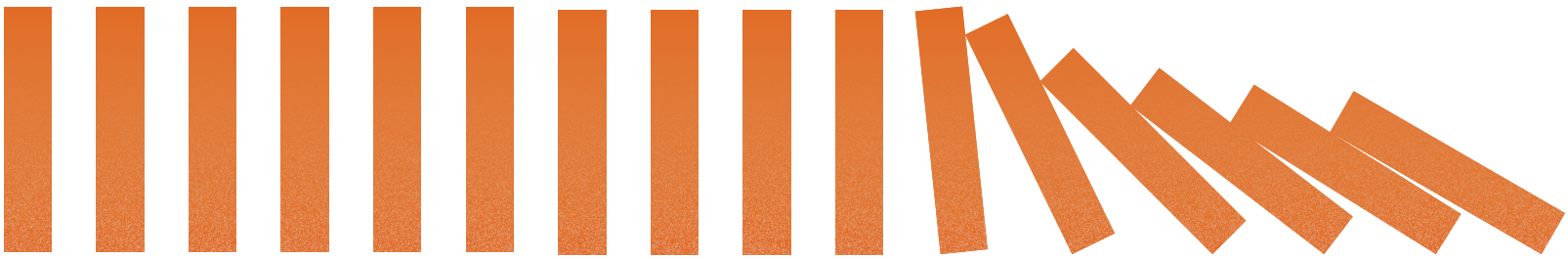

منهجية الدراسة

في السابع من أغسطس ٢٠٢٠، أطلق مركز تدوين لدراسات النوع الاجتماعي بالتعاون مع مشروع الحب ثقافة استطلاع رأي عبر الإنترنت مكون من ٢٨ سؤالاً. واستهدف المسح النساء المصريات المقيمات في مصر فقط، وتباينت الأسئلة لتشمل معلومات عن نوع الاعتداء، والعمر عند التعرض للاعتداء، ونوع الشخص الذي قام بالاعتداء الجنسي، والإجراءات التي اتخذت، والدعم الذي تم تلقيه (إن وجد) ومن قام به. كما تضمن الاستبيان أسئلة حول التشريعات ذات الصلة، واستجابة الدولة، وأخيراً تصورات النساء للأسباب الكامنة وراء الاعتداء الجنسي في مصر. لقد نشرنا الاستبيان على الإنترنت لمدة ٧ أيام من خلال مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة: فيسبوك، وتويتر، وإنستجرام، ووافقت ٥٥٣٤ سيدة على الإجابة على الاستبيان. وفيما يلي النتائج الرئيسية للمسح.

٥٥٣٤
سيدة

خصائص عينة الدراسة

تشير النتائج إلى أن المشاركات في المسح كن من جميع المحافظات المصرية، البالغ عددها ٢٧ محافظة. كما أن الغالبية العظمي من المستجيبات (٣٢٪) يعشن في محافظة القاهرة، يلي ذلك النساء اللاتي يعشن بمحافظة الإسكندرية (١٥٫٦٪)، ثم محافظة الجيزة (١٤٪).

التوزيع النسبي للمشاركات وفقًا لمحافظة السكن

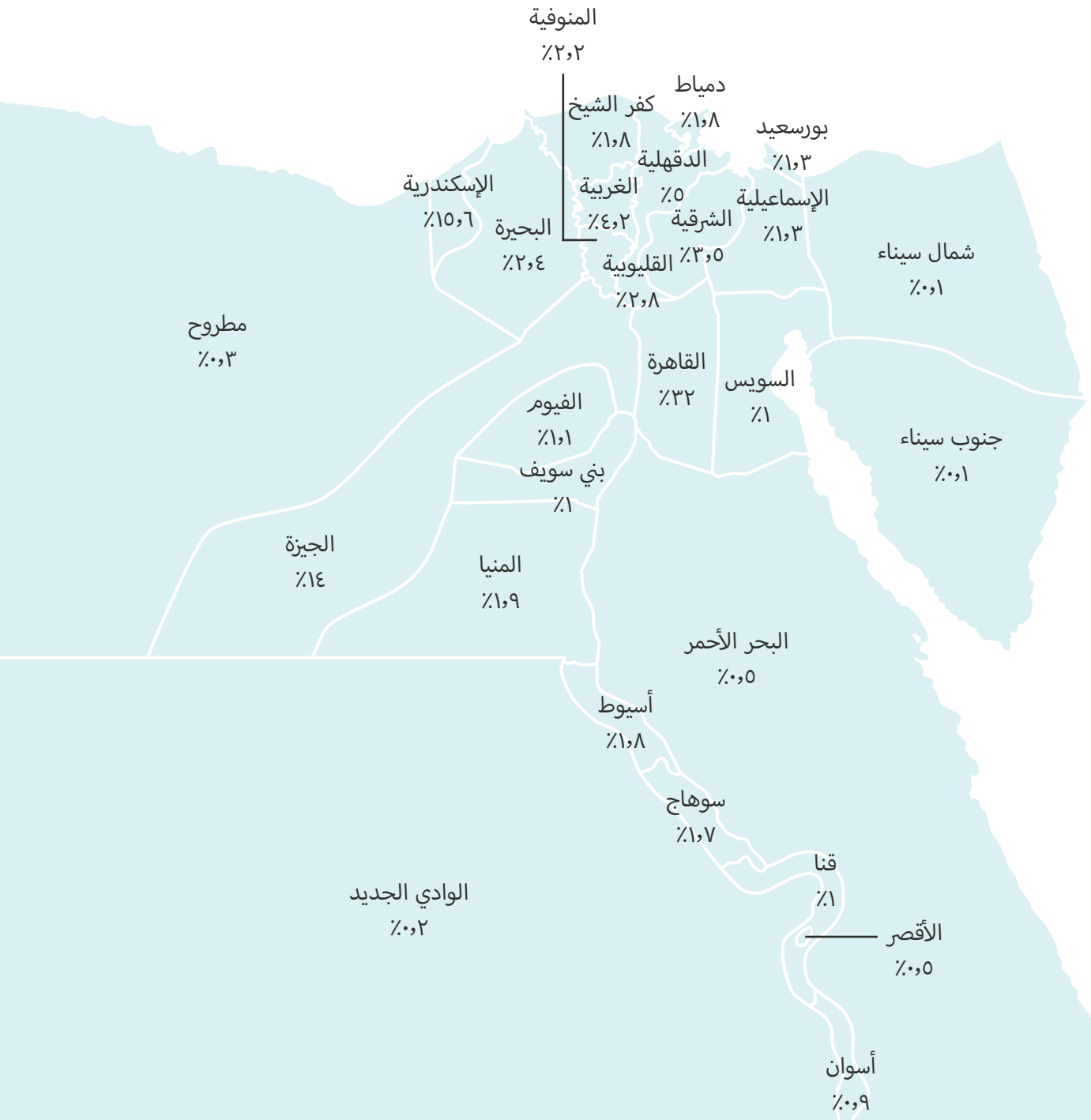

التوزيع العمري للمشاركات

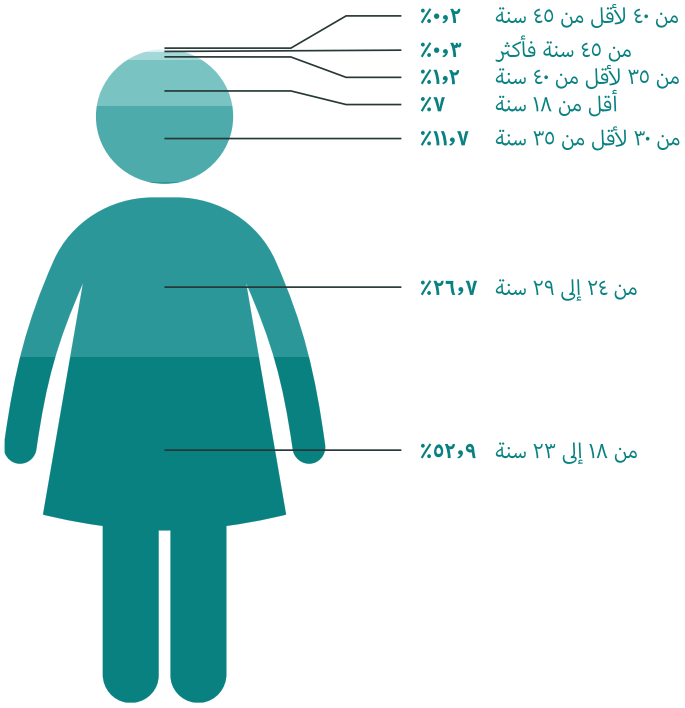

اتضح من النتائج أن أكثر من نصف المشاركات في الدراسة (٥٢٫٩٪) كُن من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٢٣ عامًا، وأن ١١٫٧٪ فقط من المستجيبات كن من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٣٠ و ٣٥ عامًا.

غالبية النساء المشاركات في المسح حصلن تقريبًا على تعليم رسمي. كما أن الغالبية العظمى منهن (٧٩٫٦٪) إما انهن كن خريجي جامعات، أو كن طالبات جامعيات وقت إجراء المسح. وتُظهر النتائج أن ٧٫٢٪ من المستجيبات حصلن على مؤهل ثانوي عام، أو فني، أو تجاري.

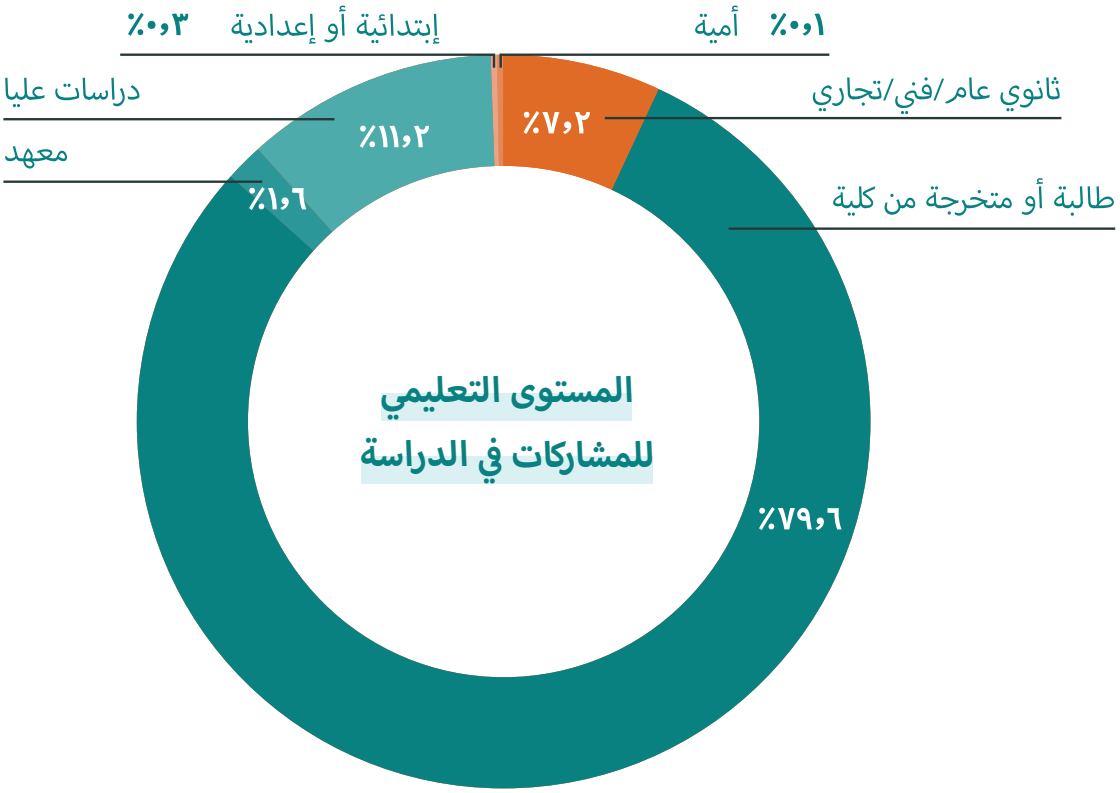

طبيعة الاعتداءات الجنسية في مصر

تواجه النساء في مصر أشكالاً وصورًا مختلفة من الاعتداءات الجنسية، ووفقًا لنتائج الدراسة فإن (٩٤٪) تقريبًا من النساء المستجيبات تعرضن للتحرش اللفظي، بينما تعرضت ٧٢٪ منهن لاعتداء جنسي جسدي. إن النساء المصريات يتعرضن على نطاق واسع للتحرش الجنسي، حيث أشارت ٥٧٪ من المشاركات في الدراسة إلى أنهن استقبلن محتوى أو صورًا ذات طبيعة جنسية من خلال الرسائل عبر الإنترنت أو الهاتف. كما أبلغت ٢٪ من النساء المشاركات في الدراسة عن تعرضهن للاغتصاب.

أشكال الاعتداءات الجنسية التي تعرضت لها المشاركات في الدراسة

الملاحقة والتتبع	٠٫٣٪
النظرة الفاحصة للجسد	٠٫٤٪
الاغتصاب	٢٪
نشر صور أو رسائل خاصة بي دون موافقتي	٥٪
الاستمناء أمامي بدون رغبتي	٢١٪
تهديدات بصور أو رسائل	١٢٪
التحرش الجسدي	٧٢٪
صور أو رسائل جنسية عن طريق التليفون أو الإنترنت	٥٧٪
دعوة جنسية	٥٠٪
التحرش اللفظي	٩٤٪

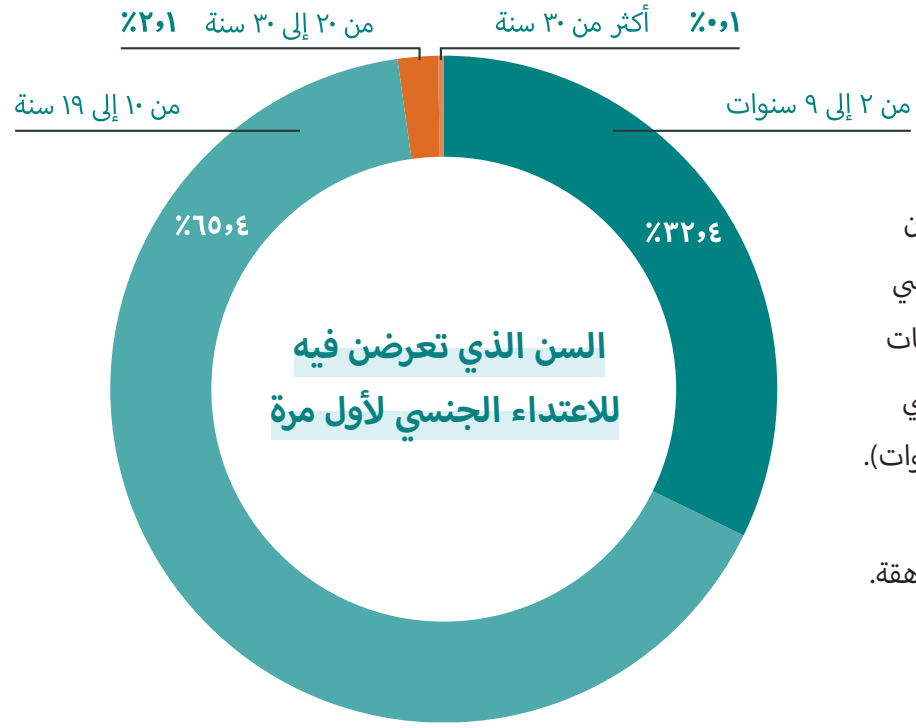

وعندما سئلت المشاركات في الدراسة عن أعمارهن وقت تعرضهن للاعتداء الجنسي لأول مرة، أكد ما يزيد عن ثلث المشاركات (٣٢٫٤٪) على تعرضهن للاعتداء الجنسي خلال مرحلة الطفولة في سن (٢ - ٩ سنوات). كما أكدت الغالبية العظمي منهن على تعرضهن للاعتداء الجنسي في سن المراهقة.

وفيما يتعلق بالأماكن التي تعرضت فيها المشاركات للاعتداء الجنسي، فقد اتضح أن ٩٦٪ منهن تعرضن للاعتداء الجنسي في وسائل النقل العام، يلي ذلك من تعرضن للاعتداء الجنسي في الأماكن العامة وقد بلغت نسبتهن ٥٨٪، بينما بلغت نسبة من تعرضن للتحرش عبر الانترنت ٥٤٪. ومن الأمور المثيرة للاهتمام، أن ٢٠٪ من المشاركات في الدراسة أكدن على تعرضهن لشكل ما من أشكال الاعتداء الجنسي داخل الأسرة .

الأماكن التي تعرضت فيها المشاركات للاعتداءات الجنسية

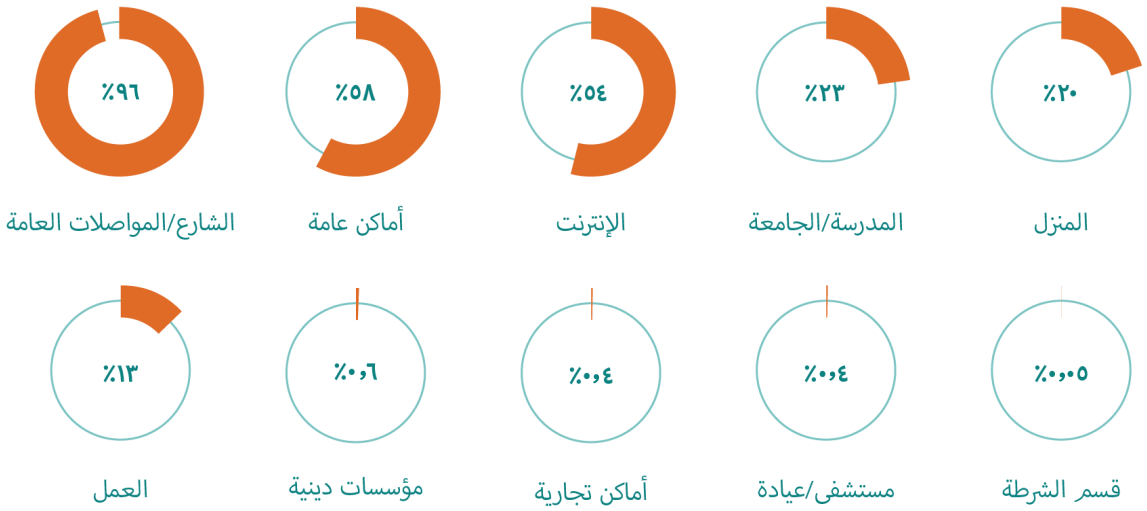

وتضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة للكشف عن صور الدعم التي يتلقاها ضحايا الاعتداءات الجنسية من أفراد أسرهم أو من آخرين. وتشير النتائج إلى أن ما يزيد عن نصف المشاركات (٥٧٪) ذكرن أنهن لم يسبق لهن مطلقًا إبلاغ أي من أفراد أسرهن عندما تعرضن للاعتداء الجنسي. أما الأخريات اللاتي أبلغن أسرهن (٤٣٪) فقد أبلغن أمهاتهن بشكل أساسي (٨٧٪)، أو أخواتهن الإناث (٤١٪).

النساء اللاتي أبلغن أحد أفراد أسرهن بشأن الاعتداءات الجنسية التي تعرضن لها وفقًا لصلة القرابة بهؤلاء الأشخاص

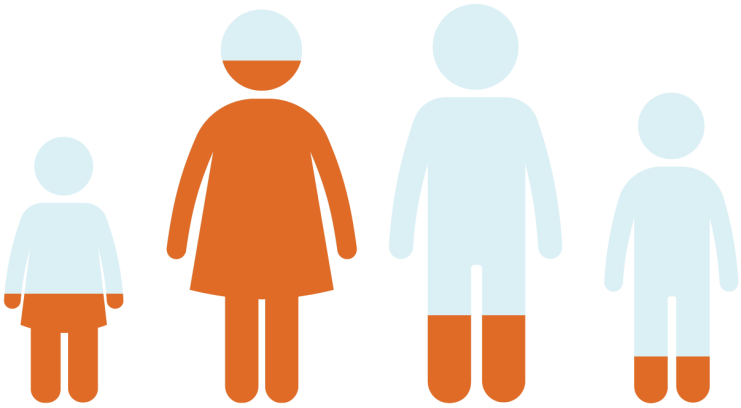

ومن بين المشاركات اللاتي أكدن على إبلاغهن لأفراد أسرهن عندما تعرضن للاعتداء الجنسي، أكدت ٤٤٪ منهن على أنهن تلقين دعمًا من أفراد أسرهن، كما أشارت ٥٣٪ منهن إلى أنهن ناقشن مع أفراد أسرهن الإجراءات التي يمكن اتخاذها عند تعرضهن لاعتداء جنسي. وفي المقابل من ذلك، أشارت ٨٪ من المشاركات إلى أنهن تعرضن للتوبيخ واللوم عندما قمن بحكي الموقف لأفراد أسرهن. وتُعد معدلات الإبلاغ عن حوادث الاعتداء الجنسي واتخاذ الإجراءات القانونية حيال تلك الحوادث منخفضة للغاية في مصر؛ ولذلك فإن ٦٪ فقط من النساء أبلغن عن رغبة أحد أفراد الأسرة في اتخاذ إجراءات قانونية ضد الشخص المعتدي،وأشارت ٢٪ منهن فقط إلى أن أفراد أسرهن ساعدنهن في تقديم بلاغ ضد الجاني .

ردود أفعال أفراد الأسرة عندما أبلغوا بالاعتداء الجنسي

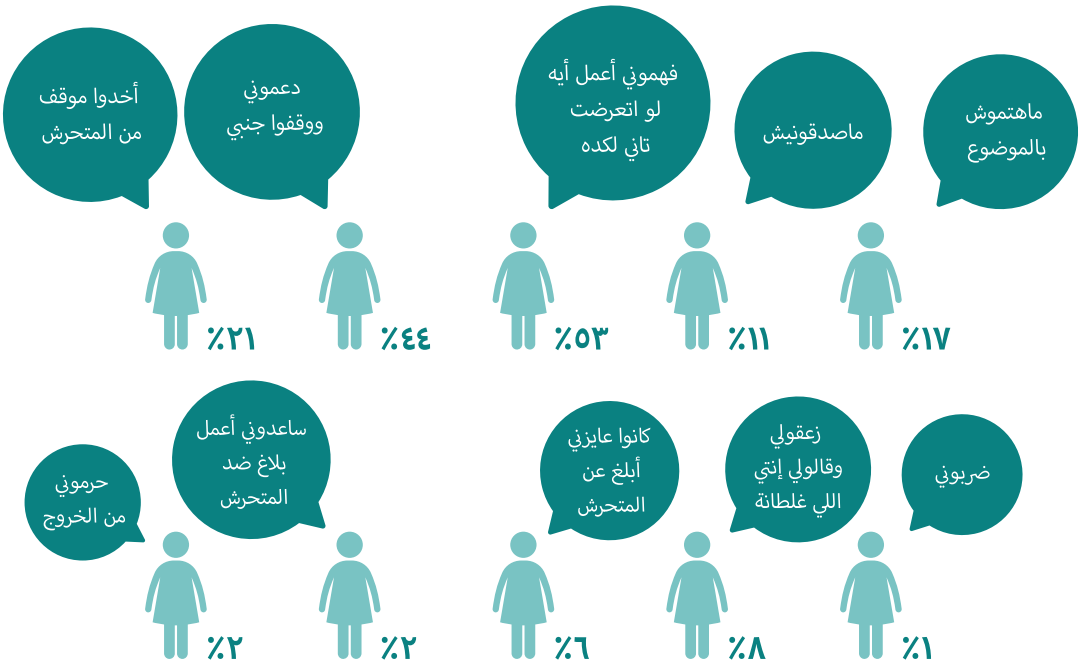

أما بقية المشاركات في الدراسة اللاتي أكدن على أنهن لم يخبرن أي فرد من أفراد الأسرة، فإن غالبيتهن (٦٠٪) أشرن إلى أنهن نادراً ما يتحدثن مع أي شخص عن الحادث، وأشارت ٤٠٪ منهن إلى أنهن غالبًا ما يخبرن أحد الأصدقاء.

النساء اللاتي لم يبلغن أفراد الأسرة بالاعتداءات بحسب هوية الأشخاص الآخرين الذين تم إبلاغهم

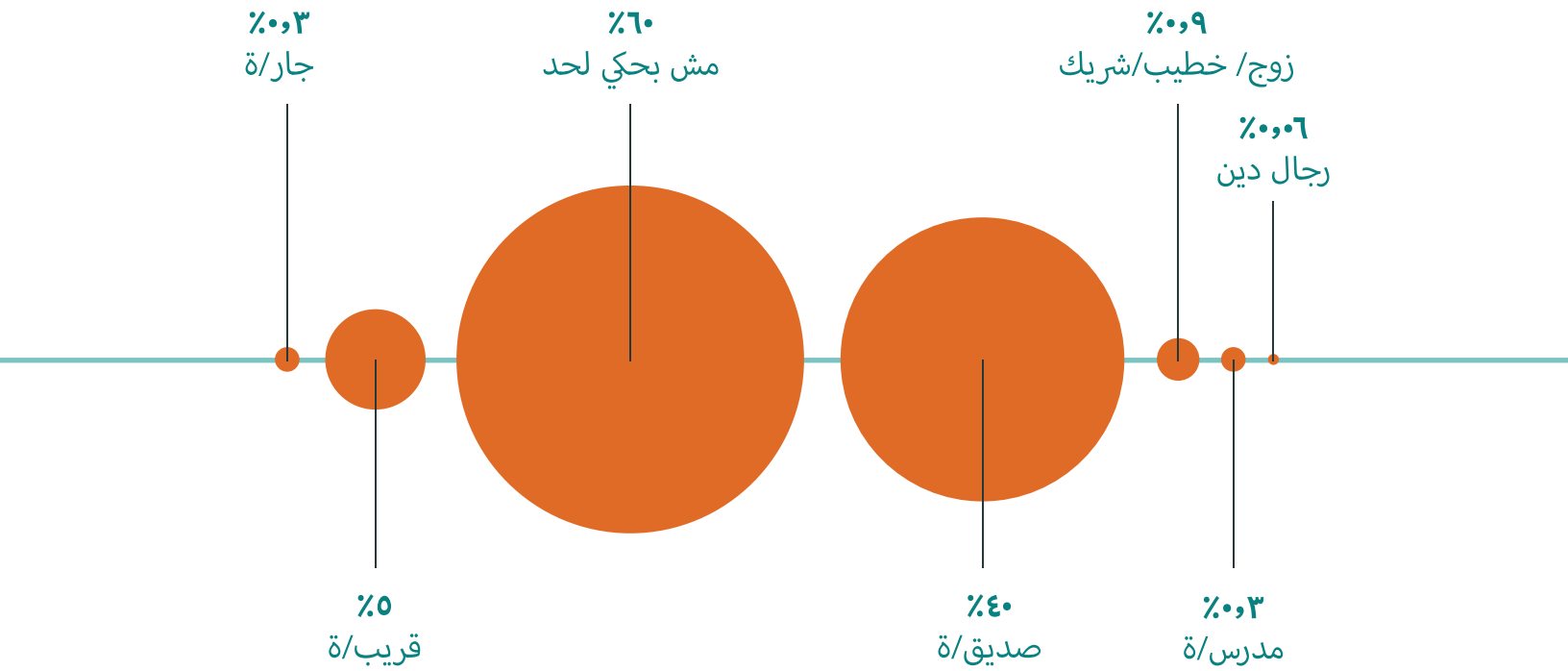

تشير جميع الدراسات السابقة في مصر إلى أن غالبية النساء اللاتي يتعرضن للاعتداء الجنسي لا يُبلغن عن الحادثة لأي جهة رسمية. وكشفت نتائج الدراسة الحالية عن نتائج مماثلة، فقد أشارت ٩٥٪ من المشاركات في الدراسة إلى أنهن لم يبلغن عن حوادث اعتداء جنسي لأي جهة. وفي المقابل من ذلك، فإن بقية النساء اللاتي أكدن على أنهن قمن بالإبلاغ، اتضح أن ٦٨٪ منهن قمن بالإبلاغ عن الحادثة في أحد أقسام الشرطة، وأن ١٥٪ منهن قمن بالإبلاغ على الإنترنت، وأشارت ٢٫٨٪ منهن إلى أنهن أبلغن عما تعرضن له للخط الساخن الخاص بتلقي شكاوى العنف ضد المرأة.

المشاركات اللاتي أكدن على إبلاغهن عن حوادث الاعتداء الجنسي التي تعرضن لها بحسب الجهة التي تم إبلاغها

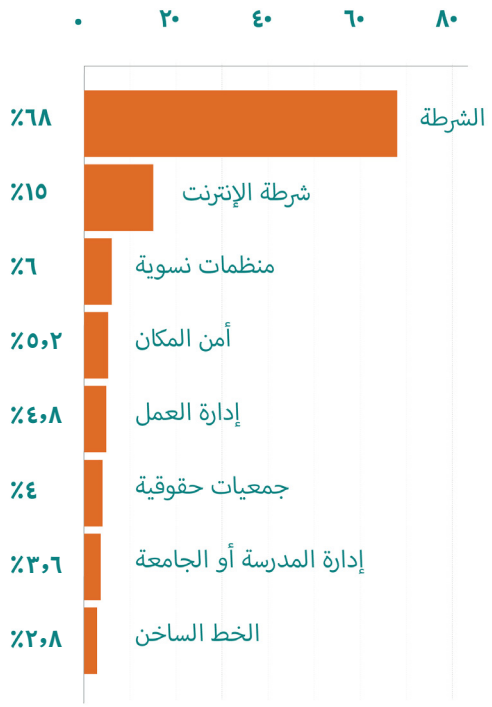

المستجيبات اللاتي أبلغن عن الاعتداءات الجنسية بحسب ردود الأفعال التي اتخذت تجاه هذه البلاغات

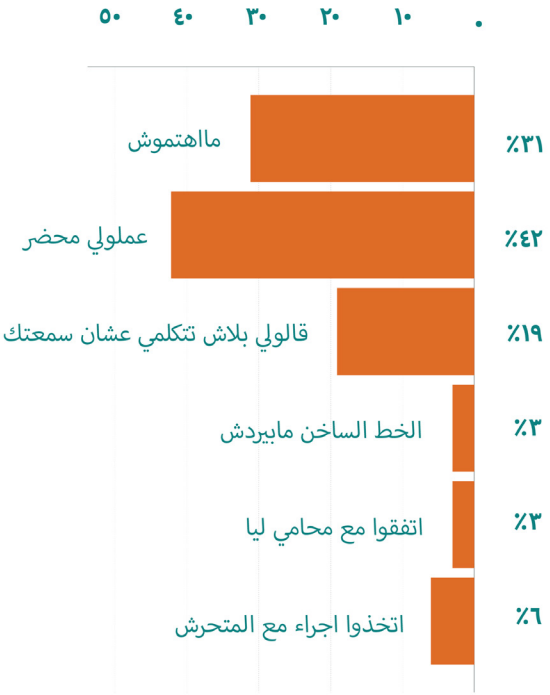

وتظهر نتائج الدراسة أن النساء اللاتي قمن بالإبلاغ عن حوادث الاعتداء الجنسي واجهن تحديات في عملية الإبلاغ، فأقل من نصف هؤلاء النسوة (٤٢٪) كن قادرات على رفع دعوات قضائية ضد الجاني، كما أن أكثر من ٣٠٪ منهن أكدن على أنه لم يهتم أحد بشكواهن.

وبسؤال المشاركات حول وجهة نظرهن في موقف المؤسسات الحكومية في مصر من الاعتداءات الجنسية، أشارت ٨١٪ منهن إلى أن الدولة المصرية ممثلة في كياناتها كمؤسسة الأزهر، والمجالس القومية المتخصصة لا تتبنى خطابًا قويًا مناهضًا للاعتداء الجنسي. كما أكدن على أنهن يشعرن أن الكيانات التنفيذية مثل الشرطة، والنيابة العامة، والنظام التشريعي لا تشجع النساء على الإبلاغ عن حوادث الاعتداء الجنسي التي يتعرضن لها، كما أنها لا تيسر إجراءات الإبلاغ؛ وبالتالي فإن قلة قليلة من النساء يبلغن عن حوادث الاعتداء الجنسي.

مدى موافقة المشاركات على كون الدولة المصرية ممثلة في الأزهر، والمجلس القومي للمرأة يتبنون خطابًا قويًا ضد الاعتداءات الجنسية

وعند السؤال عما إذا كانت الدولة والكيانات ذات الصلة، مثل الشرطة، والنيابة العامة، ونظام المحاكم يشجعون ويدعمون الإبلاغ عن حوادث التحرش الجنسي، وافق ٥٫٥٪ فقط من المشاركات في المسح على ذلك.

مدى اعتقاد المشاركات في كون مؤسسات الدولة التنفيذية تيسر على الأفراد إجراءات الإبلاغ عن حوادث الاعتداء الجنسي

وبرغم أن الخط الساخن للعنف ضد المرأة كثيرا ما يذكر في الوثائق الرسمية للحكومة المصرية كواحدة من الآليات الرئيسية لمكافحة العنف ضد المرأة وتوفير الحماية والمساعدة التي تحتاجها النساء، إلا أن أكثر من نصف المشاركات في الدراسة (٦٢٪) لم يسمعن أبدًا عن هذا الخط، في مقابل ٣٨٪ من النساء أكدن على أنهن على علم بالخط الساخن، لكن غالبيتهن لم يستطعن تحديد الرقم.

مدى معرفة المشاركات في المسح بوجود خط ساخن للإبلاغ عن حوادث العنف ضد المرأة

وعندما قمنا بسؤال المشاركات عن مدى معرفتهن بوجود وحدة لمكافحة التحرش الجنسي في الجامعات المصرية، أوضحت ٩٢٪ منهن أنهن ليس لديهن علم بوجود هذه الوحدات. ومن بين ال ٨٪ اللاتي ذكرن معرفتهن بوحدات مكافحة التحرش الجنسي في الجامعات، أكدت ٤٪ فقط منهن على أنهن قمن بالإبلاغ عن واقعة تحرش جنسي للوحدة، ولكن غالبيتهن (٦٤٪) لم يتلقين أي مساعدة ولم يتم التحقيق في قضاياهن.

مدى معرفة المشاركات في الدراسة بوجود وحدات لمكافحة التحرش الجنسي في الجامعات المصرية

وتشير البيانات إلى أن ما يقرب من نصف المشاركات في المسح لم يسبق لهن السماع عن قانون التحرش الجنسي في مصر، كما أن أكثر من نصفهن (٥٧٪) أشرن إلى أنهن لا يعتقدن بأنهن قادرات على الحصول على حقوقهن من الجناة عبر القنوات القانونية، بينما كان هناك ٢٣٪ من المشاركات غير متأكدات من ذلك.

مدى معرفة المشاركات بوجود قانون للتحرش الجنسي في مصر

وفيما يتعلق باعتقاد المشاركات في قدرتهن على الحصول على حقوقهن القانونية في ظل وجود قانون لمكافحة التحرش الجنسي في مصر، أشارت ٨٠٪ من المشاركات أنهن لا يعتقدن في أن وجود قانون لمكافحة التحرش في مصر سوف يسمح لهن بسهولة تحرير محاضر ضد الجناة بأقسام الشرطة ومنحهن حقوقهن.

مدى اعتقاد المشاركات في كون وجود قانون للتحرش الجنسي سوف ييسر من حصولهن على حقوقهن

عندما سئلت المشاركات عن سبب عدم ثقتهن بالقانون في تحقق العدالة ومساعدتهن في الحصول على حقوقهن، أجبن بالعديد من الإجابات مثل عدم وجود آليات لتنفيذ القانون (٥٧٪)، وعدم الثقة في السلطات الرسمية (٢٥٫١٪)، والتعقيدات المرتبطة بالإجراءات القانونية (١٢٪).

أسباب عدم اعتقاد المشاركات في أن وجود قانون للتحرش الجنسي سوف يضمن لهن الحصول على حقوقهن من الجناة

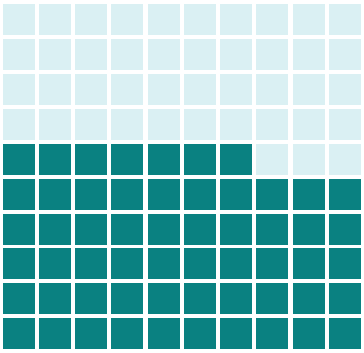

٥٧٪
عدم فاعلية القانون

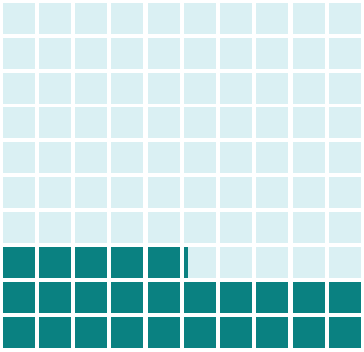

٢٥٫١٪
عدم الثقة في الجهات الرسمية

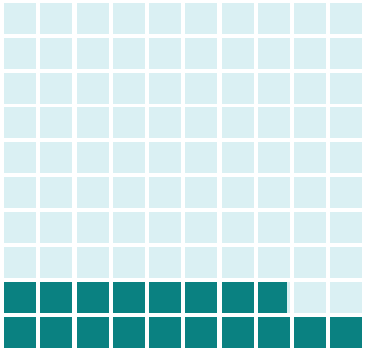

١٧٫٩٪
الخوف من التعرض للوم عموما/العقاب

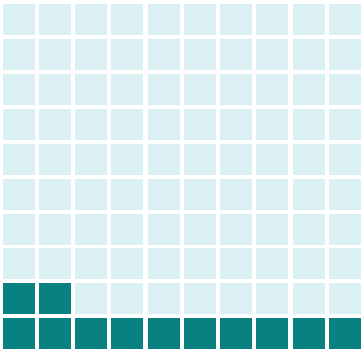

١٢٪
تعقيد الإجراءات القانونية

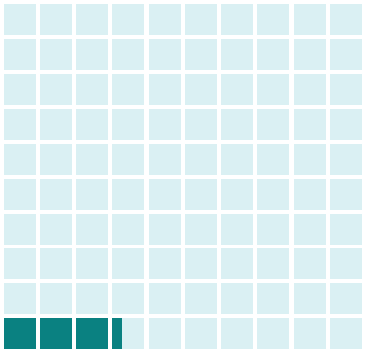

٣٫٣٪
الخوف على السمعة

وفيما يتعلق بوجهة نظر المشاركات في الأسباب التي تدفع الرجال في الغالب لارتكاب العنف والاعتداء الجنسي ضد النساء، تنوعت هذه الأسباب من وجهة نظرهن ما بين سوء تربية المتحرش، والنظر للمرأة على أنها مصدر لإشباع الغرائز الجنسية للرجل، وضعف الوازع الديني، والاضطراب النفسي، وغيرها.

الأسباب التي تدفع الرجال لممارسة الاعتداءات الجنسية ضد النساء من وجهة نظر المشاركات في الدراسة

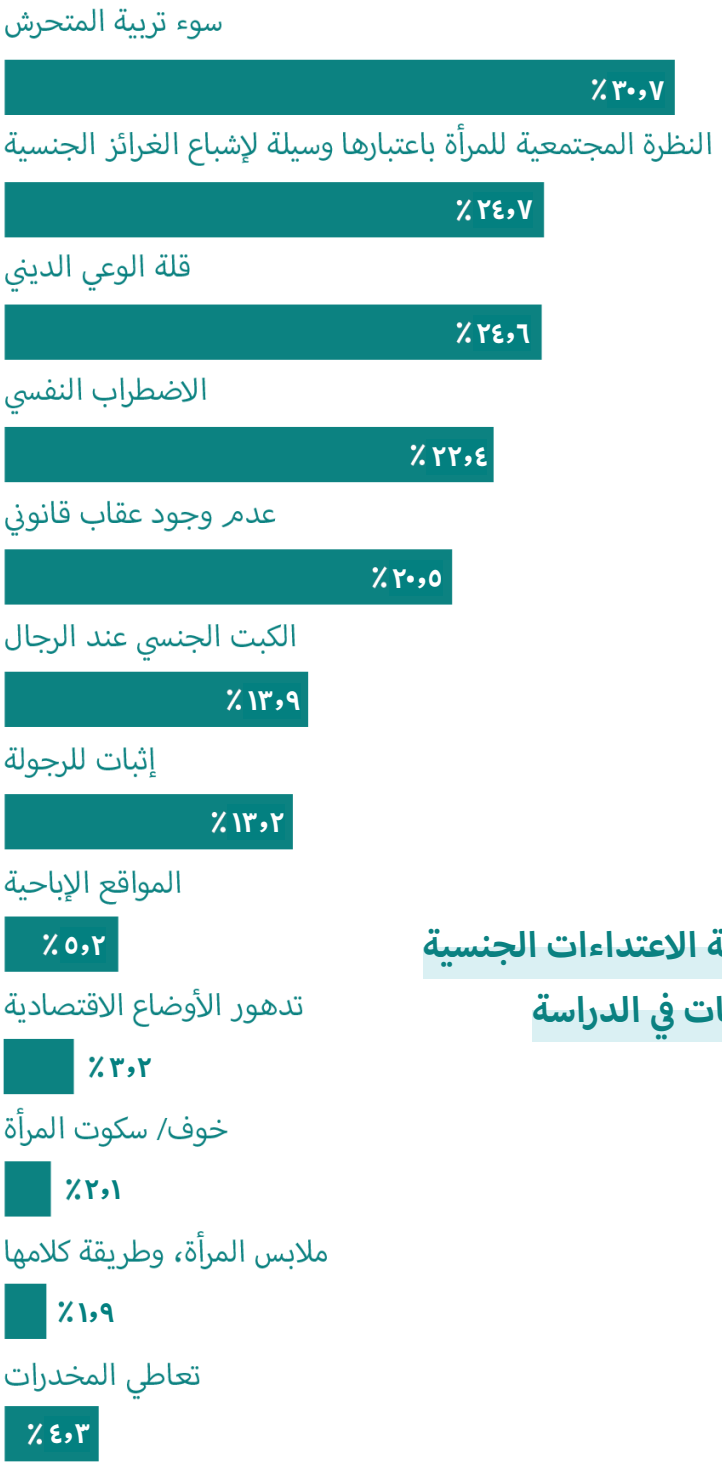

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي كشفت عنها الدراسة، توصي الدراسة الحالية بمجموعة من التوصيات:

ضرورة التوسع في الحملات الإعلانية التي تهدف لإلقاء الضوء على وجود قانون خاص بالتحرش الجنسي.

زيادة عدد الحملات الإعلانية التي من شأنها أن تعرف النساء بآليات الإبلاغ والحماية من الاعتداءات الجنسية كالخط الساخن للإبلاغ عن حوادث العنف ضد المرأة، ووحدات التحرش الجنسي بالجامعات.

ضرورة الإسراع في إقرار مشروع القانون الخاص بحماية البيانات الشخصية للمجني عليهن والشهود في قضايا الاعتداء الجنسي، واستحداث آليات مناسبة تضمن تنفيذ هذا القانون.

تطوير رسائل إعلامية مناهضة للقبول المجتمعي لظاهرة الاعتداءات الجنسية في مصر، على أن تتضمن هذه الرسائل توعية لجميع أفراد الأسر بضرورة تقديم الدعم للفتيات أو النساء في حالة تعرضهن للاعتداء الجنسي.

ضرورة التوسع في إجراء البحوث التي تعتمد على أساليب مختلفة ومبتكرة في جمع البيانات؛ من أجل الفهم الكامل لأسباب تزايد حوادث الاعتداء الجنسي في مصر.

تضمين المناهج الدراسية بمفاهيم العنف، والآثار المترتبة عليه، وكيفية مواجهته. وكذلك ضرورة تضمين هذه المناهج بمحتوى مناسب عن الثقافة الجنسية.

الإسراع من أجل إقرار قانون موحد للتصدي للعنف في مصر، على أن يتضمن هذا القانون تعريفات واضحة وموسعة لجميع أشكال وصور العنف، وجزاءات رادعة ومحددة لكل شكل من هذه الأشكال.

إنشاء دوائر مستقلة بالمحاكم الابتدائية خاصة بالنظر في قضايا العنف، وتدريب القضاة ووكلاء النيابات على كيفية التعامل مع مثل هذا النوع من الجرائم.

إنشاء وحدات مستقلة داخل أقسام الشرطة خاصة باستقبال بلاغات العنف، والتحقيق فيها، إلى جانب ضرورة تدريب رجال الأمن العاملين بهذه الأقسام على كيفية التعامل مع هذا النوع من البلاغات.

تأهيل وتدريب العاملين بالمؤسسات ذات الصلة بالضحايا أو الناجين من الاعتداءات الجنسية على كيفية التعامل مع هذه الحالات، ومن أمثلة هؤلاء الأشخاص (العاملين بمراكز الإيواء، العاملين بخدمات استقبال بلاغات الضحايا/الناجين عبر الخطوط الساخنة، والعاملين بمؤسسات الطب الشرعي).

ضرورة التوسع في إطلاق الحملات أو المبادرات عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة أو عبر وسائل الإعلام الأخرى التي تشجع الضحايا أو الناجين من الاعتداءات الجنسية على الحديث عما يتعرضوا له من اعتداءات جنسية؛ وبالتالي المساهمة في كسر حاجز الصمت تجاه هذه القضية المجتمعية.

إفساح المجال أمام منظمات المجتمع المدني والمبادرات الشبابية لتنفيذ مشروعات وأنشطة مناهضة للاعتداء والتحرش الجنسي؛ وذلك لقدرة هذه المنظمات على الوصول لشرائح سكانية كبيرة من أفراد المجتمع والتأثير فيها، وإيجاد آليات تعاون فعالة بين هذه المنظمات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة.

قائمة المراجع

١ Assault Police. We have over than 150 sexual harassment allegations. [Internet]. 2020 July. [Cited August 12] 2021 March. Available from **https://www.instagram.com/p/CCJ1_ivFPpn/?igshid=lgkwwgky7qf5**

٢ Al Masry Alyoum Newspaper. El Azhar faces harassment. [Internet]. Egypt. 2020 July. [cited 2020 August 12] Available from **https://www.almasryalyoum.com/news/details/1994808**

٣ UN Women. Study on Ways and Methods to Eliminate Sexual Harassment in Egypt. Egypt. [Internet]. 2013. [cited 2020 August 28] Available from **https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/harassmap/media/uploaded-files/287_Summaryreport_eng_low-1.pdf**

٤ UN Women, Promundo US. Understanding masculinities: results from the international men and gender equality survey (IMAGES). UN Women. [Internet]. 2017. [cited 2020 September 6] Available from **https://imagesmena.org/wp-content/uploads/sites/5/2017/05/IMAGES-MENA-Executive-Summary-EN-16May2017-web.pdf**

٥ Roushdy R, Sieverding M. Panel survey of young people in Egypt (SYPE) 2014 generating evidence for policy, programs, and research. Population Council. Egypt. [Internet]. 2014. [cited 2020 August 16] Available from **https://www.popcouncil.org/uploads/pdfs/2015PGY_SYPE-PanelSurvey.pdf**

٦ Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS).The Egypt economic cost of gender-based violence survey (ECGBVS). Cairo, Egypt. [Internet]. 2016. [cited 2020 November 13] Available from **https://egypt.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Costs%20of%20the%20impact%20of%20Gender%20Based%20Violence%20%28GBV%29%20WEB.pdf**

٧ Mensch BS, Ibrahim BL, Lee SM, El-Gibaly O. Gender-role attitudes among Egyptian adolescents. Studies in Family Planning. 2003 March 1; 34(1): 8–18.

٨ Fitzgerald L F, Hulin CL, Drasgow F. The antecedents and consequences of sexual harassment in organizations: An integrated model. In: Keita G, Hurrell J, editors. Job Stress in a Changing Workforce: Investigating Gender, Diversity, and Family Issues. Washington, D.C: American Psychological Association; 1994. pp. 55–73.

٩ Fahmy A, Abdolmoneam A, Hamdy E, Badr A. Towards a safer city. Egypt. [Internet]. 2014. [cited 2021 March 29] Available from **https://harassmap.org/storage/app/media/uploaded-files/Towards-A-Safer-City_executive-summary_EN.pdf**

١٠ Ibid (5)

١١ Willness C, Steel P, Lee K. A meta-analysis of the antecedents and consequences of workplace sexual harassment. Personnel Psychology. 2007 February 60(1):127-162.

١٢ Egyptian Center for Women's Rights. Clouds in Egypt's sky, sexual harassment from verbal Harassment to rape. Egypt. [Internet]. 2012. [cited 2021 January 16] Available from **http://www.endvawnow.org/uploads/browser/files/ecrw_sexual_harassment_study_english.pdf.pdf**

١٣ Egyptian Center for Women's Rights. Campaign against sexual harassment. Egypt. [Internet]. 2008. [cited 2020 October 24] Available from **http://endvawnow.org/uploads/browser/files/ecwr_harassment_campaign_fact_sheet.pdf**

١٤ Ibid (11)

١٥ Kirollos M. The daughters of Egypt are a red line: The impact of sexual harassment in Egypt's legal culture. International Journal on Human Rights [Internet]. 2016 October. [cited 2020 November 27] Available from http://sur.conectas.org/en/daughters-egypt-red-line/

١٦ Kirollos M . Sexual violence in Egypt: Myths and realities. Jadaliyya [Internet] 2013. July. [cited 2020 December 5] Available from http://www.jadaliyya.com/pages/index/13007/sexual-violence-in-egypt-myths-and-realities-

١٧ Cairo Urban Initiatives Platform. [Internet]. Available from http://www.cuipcairo.org/en/directory/i-saw-harassment

١٨ Piquemal L. Perceptions and management of gender roles and dynamics. OpAntiSH Intervention Teams in Cairo. Open edition Journals [Internet].2015. [cited 2020 November 19] Available from https://journals.openedition.org/ema/3540?lang=en

١٩ Mikhail A. Tahrir Bodyguard: Fighting sexual harassment on Egypt's streets. Atlantic Council [Internet]. 2012 December 10. [cited 2020 December 24] Available from http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/tahrir-bodyguard-fighting-sexual-harassment-on-egypts-streets

٢٠ Tadros M. Mobilising against sexual harassment in public space in Egypt: From blaming 'open cans of tuna' to 'the harasser is a criminal'. EMERGE Case Study 8, Promundo-US, Sonke Gender Justice and the Institute of Development Studies (IDS). Brighton. 2015.

٢١ Safe World. Violence against women in Egypt Prospects for improving police response. [Internet]. 2015 June. [cited 2020 September 27] Available from https://www.saferworld.org.uk/resources/publications/904-violence-against-women-in-egypt-prospects-for-improving-police-response

٢٢ Ibid (19)

٢٣ Harassmap. Safe schools & universities. [Internet]. Cairo. Available from https://harassmap.org/ar/safe-schools-universities

٢٤ UNFPA. Gender-based violence. Cairo. [Internet]. [cited 2021 February 5] Available from https://bit.ly/3kLVILu

٢٥ The National Council for Women. Establish units to combat violence against girls in universities. Cairo. Available from https://bit.ly/308YelE

٢٦ The National Council for Women. The national strategy for combating violence against Women. [Internet]. 2015. [cited 2021 February 18] Available from https://learningpartnership.org/sites/default/files/resources/pdfs/Egypt-National-Strategy-for-Combating-VAW-2015-English.pdf

٢٧ D. Long LY, El Gamry NI. Midterm performance evaluation 'Safe Cities' ending violence against women (Evaw) Final Report. Cairo: USAID. [Internet]. February, 2019. [cited 2021 March 5]. Available from https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00TK4X.pdf AID-263-I-15-00001/72026318F0008.

٢٨ المجلس القومي للمرأة. برنامج مدن آمنة خالية من العنف ضد النساء. القاهرة. متاح نسخة على الرابط التالي: https://bit.ly/3uT26VY

٢٩ The European Bank for Reconstruction and Development. EBRD and ENR launch first gender awareness campaign in Egypt. Cairo. [Internet]. 2020 December 20. [cited 2021 March 14] Available from https://www.ebrd.com/news/2020/ebrd-and-enr-launch-first-gender-awareness-campaign-in-egypt.html

٣٠ إيناس عبد الوحد. وحدة "المرأة الآمنة": مقال نقدي. القاهرة. متاح نسخة على الرابط التالي: https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/642/safe-woman-units-a-critique